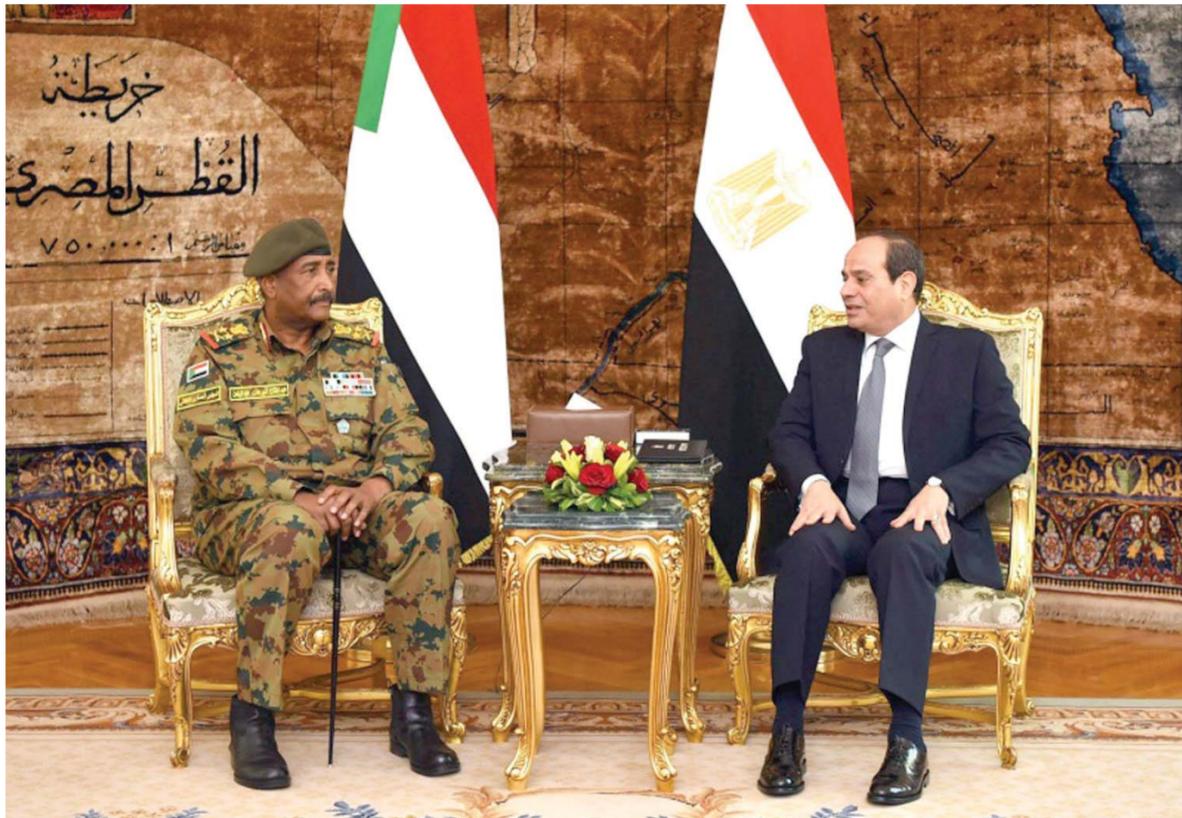


السودان يحقق مصالحه الاستراتيجية بمصر أو دونها

الخرطوم تلمح لإمكانية المطالبة بحقها في إقليم بني شنقول المقام عليه سد النهضة



خطوات مدروسة من السودان في علاقاته الخارجية بصرف النظر عن مصر

لتعظيم المصالح يتحول إلى مرتكز سلبى للخصم منها. يتجاوز التوافق المصري - السوداني إطراره الإثيوبي ليصل إلى المستوى الإقليمي العام، فهناك تهديدات مشتركة وتطلعات يمكن أن تتحقق بسهولة إذا جرى التنسيق بين البلدين، بمعنى أن إثيوبيا ليست هدفا في حد ذاتها، هي اختبار عملي لمدى صمود التطور في العلاقات، وحل الأزمة معها بطريقة متناغمة يحقق أهداف القاهرة والخرطوم ويؤدي إلى زيادة الطموحات وينقلها إلى قضايا أخرى تمثل حيوية لهما.

لا يأتي التناغم بين مصر والسودان على هوى قوى إقليمية ودولية ما يجعل إثيوبيا تلقى دعما في صده ومقاومته بإرهاق البلدين ومحاوله فسح عراه لاستقطاب السودان إلى جانب جهات تتبنى مقاربات ضد مصر، أو إحداه فتنة داخلية في السودان بالعزف على وتر التناقضات الكامنة بين الجسمين العسكري والمدني، لكن الخرطوم ستدافع عن علاقاتها مع القاهرة أو غيرها وفقا لمصالحها فقط.

عادت هذه العقدة تطل برأسها عندما التقت مصالح البلدين في الوقت الراهن وتوظيفها في استفزاز السلطة والمواطنين، والربط بين أي تقدم بين البلدين على أنه يعيد إنتاج مرحلة الهيمنة بصورة جديدة، وهو ما حاول استثماره قوى إسلامية (مصرية وسودانية) لإثارة حساسيات تعلم أنها كفيلة بتخريب العلاقات بينهما والتي يؤدي تطورها إلى انعكاسات على مصالح هذه القوى.

دخلت قوى سودانية معارضة على هذا الخط من زاوية العمق الأفريقي للسودان والمصالح الكبيرة الكامنة فيه، الأمر الذي استفادت منه إثيوبيا، لكن الخطاب السياسي الذي تستخدمه بحق السودان في ملف الأزمة الحدودية يقلل من مصداقيتها، كما أن ينساقون وراء تفضيل الاقتراب من إثيوبيا وليس مصر هدفهم هدم العلاقات مع القاهرة ومنع توسيعها في مجالات مختلفة. تدرك القاهرة هذه النوعية من الحسابات، لذلك غيرت رؤيتها في التعامل مع السودان من أزمة أمنية إلى شراكة استراتيجية على أساس العلاقات مرتكزا

عكس البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية السودانية الجمعة بشأن الخلافات مع إثيوبيا رغبة من الخرطوم في تحقيق مصالحها الحيوية بصرف النظر عما إذا كان ذلك يتواءم مع رؤية مصر أو لا، وهو ما يدحض الأطروحات التي تروج لها إثيوبيا التي ما انفكت تعمل على تصوير أي موقف يتخذه السودان تجاهها على أنه يدور في فلك حسابات مصر.

السودان، وبدا منسجما تماما مع خطاب إثيوبيا، وعندما رحل نظامه بدأ التغيير يظهر تدريجيا ويقترب موقف الخرطوم من القاهرة، حيث تحللت الأولى من الحسابات الضيقة التي تبناها نظام البشير تجاه المكابدة مع مصر.

لم يكن الاقتراب بين الجانبين وليد التطورات الإيجابية التي حصلت في العديد من المجالات بينهما أو وليد "تعبية" وليدة، بل لأن السودان اكتشف حجم المغالطات التي سادت خلال عهد البشير، إذ أخذت السلطة الانتقالية الحالية تعيد الترميم بعد دراستها للمزايا والعيوب التي يحملها السد، ما جعلها تبدو منسجمة مع مصر في هذا الملف وتزيد التنسيق والتعاون بما يحقق للطرفين مصالحهما.

ظهرت ملامح خلاف في محطات عدة بين مصر والسودان، أبرزها توقيع القاهرة على وثيقة واشنطن في فبراير من العام الماضي وعدم توقيع الخرطوم عليها، والتي اعتدها إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب لحل أزمة سد النهضة بين الدول الثلاث، وفسرت ممانعتها للتوقيع على أنها احتيازي إلى جانب إثيوبيا على حساب مصر.

في الوقت الذي لُوحت فيه مصر باستخدام الحل العسكري وأكدت أن كل الخيارات مفتوحة مع إثيوبيا تمسك السودان بالحل السياسي ولم يتبن أو يدعم من قريب أو بعيد مقاربة خشنة لحل أزمة سد النهضة، ويؤكد على أهمية التسوية الرضائية بين الدول الثلاث، وظهرت خشونة الخرطوم في مسألة السيطرة على منطقة الفشة الحدودية التي استقرتها القوات المسلحة لأنها أرض سودانية فرضت إثيوبيا هيمنتها عليها.

كما أن اقتراح السودان بتشكيل لجنة وساطة رباعية تضم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى جانب الاتحاد الأفريقي لم تكن القاهرة رغبة فيه في البداية ثم أيدته لاحقا، وتكرر الموقف بصورة عكسية عندما لجأت القاهرة إلى مجلس الأمن العام لخصائص لتوضيح أزمة السد والتعنت الإثيوبي، فبعد أن تحفظت الخرطوم عادت وقدمت مذكرة تفصيلية إلى المجلس وزادت على مصر بأن لُوحت بمقاضاة أديس أبابا أمام المحاكم الدولية في أزمتي سد النهضة والحدود.

محمد أبو الفضل
كاتب مصري



القاهرة - تحاول إثيوبيا من حين إلى آخر تصوير كل موقف متشدد يتخذه السودان في ملف سد النهضة أو الأزمة الحدودية بينهما على أنه يدور في فلك حسابات مصر ولا علاقة له بمصالحه الحيوية، وعزفت على هذه النغمة السياسية أكثر من مرة ولم تؤثر في موقف الخرطوم، وربما على العكس، بدأت تتبنى تصورات أكثر تشددا من القاهرة.

كان البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية السودانية الجمعة بشأن الاتفاقيات التاريخية التي تريد أديس أبابا إعادة النظر فيها، لافتا للانتباه، وهذه المرة الأولى التي يلتمح فيها السودان لإمكانية المطالبة بحقها في إقليم بني شنقول المقام عليه سد النهضة، ومفاده أنه إذا كانت إثيوبيا تريد عدم الالتزام بحصص المياه لأنها وقعت خلال الحقبة الاستعمارية فعلية أن تعيد هذا الإقليم للسودان أيضا الذي جرى ضمه خلالها.

السودان عبر عن ضيقه من مناورات إثيوبيا مؤكدا بحثه عن مصالحه، بصرف النظر هل تتسق مع مصالح مصر أم لا تتسق

وتعبّر هذه الإشارة عن ضيق السودان من مناورات إثيوبيا والاعيةها، وتؤكد أن الخرطوم تبحث عن مصالحها، بصرف النظر هل تتسق مع مصالح مصر أم لا تتسق، والمدقق لتفاصيل التصورات العامة التي تتبناها الخرطوم حبال أديس أبابا يجدها على درجة من التباين مع القاهرة، وإن هناك مساحة للخلاف في آليات التعامل مع إثيوبيا.

ميراث وتفسيرات

كان الخلاف مفهوما في عهد الرئيس السابق عمر البشير الذي روج نظامه بأن سد النهضة يحمل الخير الكثير

انتهاكات متفاقمة في إقليم كردستان العراق تستنفر الحقوقيين

أن ضابطا من الأسايش لم يكن عضوا في فريق الادعاء، كان يقف ويرفع يده من حين إلى آخر خلال المحاكمة، فيسمح له القاضي بتقديم أدلة جديدة لم يطلع عليها الدفاع من قبل، ولم يسمح للدفاع باستجواب الضابط.

وكان مسرور البارزاني اتهم في مؤتمر صحافي بعض المعتقلين بأنهم "جواسيس" لدول أخرى، والبعض الآخر "مخربون".

وأكدت هيومن رايتس ووتش أن عنصرا من الأسايش قدم صورة كان شيرواني نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي معلقا عليها إن الرحلات الجوية بين تركيا وكردستان التي علقت لبعض الوقت، قد استؤنفت، واعتبر ذلك دليلا على أن شيرواني جاسوس.

وأشار تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأميركية حول حقوق الإنسان في كردستان إلى أن "كبار قادة حكومة إقليم كردستان استخدموا نفوذهم في قضايا حساسة سياسيا".

وأضاف أن "أعداد القضايا المرفوعة ضد الصحافيين من مسؤولي الإقليم ازدادت"، مستندة في الكثير من الأحيان إلى قانون الجرائم الإلكترونية بدلا من قانون الصحافة.

ويقول علي محمود (55 عاما)، وهو ناشط حقوقي في أربيل، "غالبية نشطاء المجتمع المدني غير تابعين للأحزاب الحاكمة في الإقليم ويخضعون إلى مراقبة أمنية، وأنا من ضمنهم".

وبحسب رئيس مركز إنماء الديمقراطية وحقوق الإنسان في السليمانية كازان فاضل، "هناك 74 معتقلا سياسيا في سجون مديرية الأمن في أربيل ودهوك"، جميعهم "معارضون أو متظاهرون اعتقلوا عشوائيا بتهمة تمس الأمن أو الإرهاب".

بلقيس والي
المحاكمات سؤدوي
إلى تفاقم تدهور
سمعة إقليم كردستان

وفي السليمانية، أدت تظاهرات العام الماضي إلى مقتل ثمانية متظاهرين، بعضهم مراهقون، وما زالت عائلاتهم تنتظر تحقيق العدالة في قضيتهم. كما القي القبض على هامش التظاهرات على عدد كبير من الأشخاص وأفرج عن معظمهم، لكن لا يزال العشرات منهم في دهوك وأربيل موقوفين.

ويقول فاضل "يعتقلون شخصا ويفتحون التحقيق بوجهون له تهما ثم يرسل إلى المحكمة مع ملفات التحقيق الذي أجراه جهاز الأمن ومكافحة الإرهاب".

وقال محامو المدانين في فبراير إنه لم يُسمح لهم بالاطلاع على ملفات القضية قبل المحاكمة.

وقالت المنظمة المدافعة عن حقوق الإنسان عن مصادر مطلعة على المحاكمة

تستطيع أن تعتقل شخصا من دون أمر صادر عن المحكمة المختصة".

وأقر بوجود "حالات تعامل غير سليمة بعد إلقاء القبض" على أشخاص، مشيرا إلى أن "بعض أفراد القوات الأمنية يتعاملون بخشونة قد تصل في بعض الأحيان إلى الضرب أو الإهانة".

وقال محامي شيرواني إن هذا الأخير لم يكن قادرا على الوقوف أثناء المحاكمة بسبب إصابة.

ونقلت هيومن رايتس ووتش عن المحامي قوله إن موكله اتهم الأسايش بتهدده باغتصاب زوجته ووالدته إن لم يوقع على الاعتراف، مضيفا أن "القاضي لم يتأثر بهذه الادعاءات".

ولا يزال ناشطان أخران، هما المدرس بدل بروراي المعتقل منذ أغسطس 2020 لانضمامه إلى الاحتجاجات في دهوك، والصحافي أوميد حاجي، رهن الاعتقال رغم إعادة قضيتهم إلى قاضي التحقيق لعدم كفاية الأدلة، فيما تجمع النيابة المزيد من الأدلة.

وتقول الباحثة في هيومن رايتس ووتش بلقيس والي "المحاكمات المعيبة في إقليم كردستان ليست بالأمر الجديد".

حكومة إقليم كردستان والأحزاب السياسية الرئيسية في المنطقة في مدن مختلفة أواخر العام الماضي، بسبب أزمة مالية كبيرة تسببت في تأخير رواتب القطاع العام وخفض الرواتب.

وشرواني معروف بتحقيقاته في الفساد، وقد انتقد رئيس وزراء إقليم كردستان مسرور البارزاني على صفحته على فيسبوك، قبل أن يعقل في منزله في السابع من أكتوبر، بحسب ناشطين أكراد، "دون سبب قانوني أو أمر قضائي".

لكن رئيس هيئة حقوق الإنسان التابعة لحكومة إقليم كردستان ضياء بطرس يؤكد أن "الأجهزة الأمنية لا

تتدخل في الإجراءات القضائية". وكان القي القبض على المدانين الخمسة بعد اندلاع احتجاجات ضد



الواقع الحقوقي لكردستان العراق تحت المجرم

شيرواني، رئيس تحرير مجلة بشور الشهرية، وحكم عليهم بالعقوبة نفسها. وقالت هيومن رايتس ووتش إن محاكمتهم حصلت "من دون السماح لهم بمقابلة محاميهم خلال التحقيقات ولسات الاستجواب".

لكن مستشار الشؤون الدولية في حكومة إقليم كردستان ديندار زيباري ذكر في رسالة إلى لجنة حماية الصحافيين أن المعتقلين "تمكنوا من الاتصال بمحامين" وأن "الاستئناف جار".

وأضاف أن "حكومة إقليم كردستان لا تتدخل في الإجراءات القضائية".

وكان القي القبض على المدانين الخمسة بعد اندلاع احتجاجات ضد

السليمانية (العراق) - تستنفر الاعتقالات والمحاكمات المتزايدة التي تسارعت وتيرتها مؤخرا في إقليم كردستان العراق واستهدفت معارضين وصحافيين المنظمات والمدافعين عن حقوق الإنسان.

ولا يزال العديد من النشطاء يقعون في السجون في الإقليم بعد أن تم توجيه اتهامات مختلفة لهم على غرار "محاولة زعزعة استقرار الإقليم" وغيرها، وهي اتهامات ومحاكمات يصفها المدافعون عن حقوق الإنسان بأنها جائرة.

وفي إحدى ليالي أكتوبر 2020، داهمت الشرطة منزل شفان سعيد وسحبته من سريريه وضربته أمام عائلته، وفق ما يروي شقيقه في كردستان.

وعلى مدى شهرين، يقول إيهان سعيد البالغ من العمر 27 عاما إنه لم يلق أي أخبار عن شقيقه (36 عاما) الناشط في حزب معارض في شيلادزي، مسقط رأسه بالقرب من الحدود التركية.

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش في بيان صدر مؤخرا "بعد مرور شهرين سمح له بالاتصال بزوجه وإخبارها بأنه لدى الأشايش، قوات أمن إقليم كردستان، في أربيل".

ومثل سعيد أمام قاض في 16 فبراير، وحكم عليه بالسجن ست سنوات بتهمة "زعزعة استقرار إقليم كردستان". كما أدین في القضية نفسها الناشط هارويان عيسى والصحافيون آياز كرم بروشكي وكوهدار محمد زيباري وشيروان